تعزيز العدالة الجنائية و السيادة القانون في التشريع العراقي
(دراسة تحليلية مقارنة)

م.م. پێشرەو محمود محمد

كلية القانون/ جامعة كويه

Streng Hening Criminal Justice and the Rule of Law in Iraqi Legislation
(Analytical Study)

peshro Mahmoud Muhammad

College of Law/ Koya University

المستخلص: تعد العدالة الجنائية وسيادة القانون من العناصر الأساسية لضمان الأمن والاستقرار في أي دولة. وفي هذا السياق، تلعب المؤسسات الإصلاحية دورًا محوريًا في تحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في معاملة الأفراد المحكوم عليهم وتحقيق الإصلاح والتأهيل لهم بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان. ولقد شهدت مؤسسات الإصلاح في العراق تحديات كبيرة، إلا أن هناك طموحات لتعزيز العدالة الجنائية عبر إصلاح النظام القانوني وتنفيذ سيادة القانون بشكل فعال. يتطلب تعزيز هذين المبدأين تطوير نظام قانوني فعّال يضمن تطبيق القوانين بعدالة وشفافية، مع احترام حقوق الإنسان. يُعدّ منح القاضي الجنائي سلطة تقديرية في تقدير الأدلة والعقوبات من الوسائل المهمة لتحقيق العدالة، حيث يُمكّنه ذلك من مراعاة ظروف كل قضية على حدة. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه السلطة مقيدة بضوابط قانونية تضمن عدم التعسف وتحقق التوازن بين مصلحة المجتمع وحقوق الأفراد. ويضاف إلى هذه التحديات القوانين القائمة التي تركز إلى حد كبير على العقوبات الاحتجازية وتحد من إمكانية تطبيق العدالة التصالحية. كما تلعب الأعراف الاجتماعية والثقافية، مثل العادات القبلية، دورًا في المصالحة خارج المحكمة، مما يتطلب تحديث القوانين لتتماشى مع هذه الأعراف وتعزيز تطبيق العدالة التصالحية داخل النظام القضائي العراقي. وباختصار، بالإضافة إلى ذلك، يُسهم استخدام العقوبات البديلة، مثل العمل الإلزامي أو الغرامات، في تقليل الاكتظاظ في السجون

وتحقيق إعادة تأهيل فعّالة للمحكوم عليهم. كما أن تحديث التشريعات لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية يُعزّز من كفاءة النظام القضائي. لذا، فإن تعزيز العدالة الجنائية وسيادة القانون يتطلب تكاملاً بين تحديث القوانين، وتدريب القضاة، وتوعية المجتمع بأهمية احترام القانون. لا تزال القوانين العراقية غير كافية لتنفيذ برامج العدالة التصالحية بشكل فعال، ولم يتم توفير الوساطة الجنائية حتى الآن، على الرغم من أهميتها وممارستها الفعلية من قبل المجتمع العراقي في حل النزاعات.**الكلمات المفتاحية:** العدالة الجنائية،السيادة القانون، حقوق الإنسان ، السلطة التقديرية للقاضي الجنائي، الإصلاح والتأهيل.

Abstract : Criminal justice and the rule of law are essential elements for ensuring security and stability in any country. In this context, correctional institutions play a pivotal role in achieving these goals, as they contribute to the treatment of convicted individuals and achieving their reform and rehabilitation in line with human rights standards. Correctional institutions in Iraq have witnessed significant challenges, but there are ambitions to strengthen criminal justice by reforming the legal system and implementing the rule of law effectively. Strengthening these two principles requires the development of an effective legal system that ensures the application of laws with justice and transparency, while respecting human rights. Granting the criminal judge discretionary power in assessing evidence and penalties is an important means of achieving justice, as it enables him to take into account the circumstances of each case individually. However, this power must be limited by legal controls that ensure non-arbitrariness

and achieve a balance between the interests of society and the rights of individuals. In addition to these challenges, existing laws focus largely on custodial penalties and limit the possibility of applying restorative justice. Social and cultural norms, such as tribal customs, also play a role in out-of-court reconciliation, which requires updating laws to be consistent with these norms and enhancing the application of restorative justice within the Iraqi judicial system. In short, in addition, the use of alternative punishments, such as compulsory labor or fines, contributes to reducing overcrowding in prisons and achieving effective rehabilitation for convicts. Updating legislation to keep pace with scientific and technological developments also enhances the efficiency of the judicial system. Therefore, enhancing criminal justice and the rule of law requires an integration between updating laws, training judges, and raising community awareness of the importance of respecting the law. Iraqi laws are still insufficient to effectively implement restorative justice programs, and criminal mediation has not yet been provided, despite its importance and actual practice by Iraqi society in resolving disputes. **Keywords**: Criminal justice, rule of law, human rights, discretionary power of the criminal judge, reform and rehabilitation.

المقدمة: يمثل نظام العدالة الجنائية العمود الفقري للدولة القانونية التي تهدف إلى حماية حقوق الفرد والمجتمع على حد سواء. تُعتبر العدالة الجنائية آليةً حيوية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتوفير بيئة قانونية تضمن السيادة القانونية للدولة. وفي ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدولة العراقية، بات من الضروري إعادة النظر في

التشريعات القائمة وتطويرها بما يتماشى مع المتطلبات الحديثة للعدالة وسيادة القانون. يُعدّ تعزيز العدالة الجنائية موضوعاً محورياً يستدعي اهتماماً أكاديمياً وعملياً متواصلاً، بحيث تُترجم الأطر النظرية إلى سياسات عملية قابلة للتطبيق في السياق العراقي. من هنا، تُعدّ التوصيات التي طرحتها الدراسة بمثابة خارطة طريق للإصلاح القانوني، مع ضرورة تقييم النتائج وتعديل السياسات بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

خلفية الدراسة: على مدار العقود الماضية، واجه التشريع العراقي تحديات متعددة على صعيد العدالة الجنائية، شملت ضعف البنية القضائية، التدخل السياسي في عملية التقاضي، والفساد المؤسسي الذي أثر سلباً على كفاءة تطبيق القوانين (الجابري, 2016). إن تعزيز العدالة الجنائية لا يقتصر على إصدار قوانين جديدة فحسب، بل يتطلب إصلاحاً شمولياً في كافة مؤسسات الدولة وتحديثاً للآليات القانونية بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في ضوء الحاجة الملحة لإصلاح النظام القانوني العراقي؛ إذ أن تحقيق العدالة الجنائية وضمان سيادة القانون يُعد من المتطلبات الأساسية لنجاح أي عملية إصلاح شاملة في الدولة. كما أن هذا البحث يأتي في وقت يشهد فيه العراق تغييرات سياسية واجتماعية تتطلب إعادة تقييم شاملة للممارسات القانونية والتشريعية.

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى:

- تحليل الإطار النظري للعدالة الجنائية والسيادة القانونية.
- تقييم الوضع الراهن للتشريع العراقي في مجال العدالة الجنائية.
- استعراض التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة والسيادة القانونية.

- تقديم توصيات إصلاحية مستندة إلى تجارب دولية ومعايير قانونية حديثة.
- إبراز أهمية التنسيق بين الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية لتحقيق الإصلاح المنشود.

تساؤلات البحث: ينطلق البحث من مجموعة من التساؤلات:

1. ما هو المفهوم النظري للعدالة الجنائية والسيادة القانونية في السياق العراقي؟
2. ما هي أبرز التحديات التي تواجه التشريع العراقي في هذا المجال؟
3. كيف يمكن تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية وضمان استقلالية القضاء؟
4. ما هي الإجراءات الإصلاحية التي يجب تبنيها لضمان تطبيق العدالة بصورة عادلة وشفافة؟

منهجية البحث: نوعية البحث وتصميمه:ةيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من نوع دراسة الحالة والمقارنة. فقد تم جمع البيانات من مصادر قانونية وأدبية متعددة تشمل التشريعات العراقية، والأبحاث والدراسات الأكاديمية المنشورة في هذا المجال، بالإضافة إلى الوثائق الرسمية والتقارير الدولية.

مصادر البيانات: استُند البحث إلى المصادر التالية:

- **المصادر الأولية** :نصوص التشريعات والقوانين العراقية الرسمية، وقرارات المحاكم.
- **المصادر الثانوية** :الأبحاث والدراسات الأكاديمية المنشورة في مجال العدالة الجنائية والسيادة القانونية، والمقالات القانونية المحكمة (البدر, 2017؛ الناصر, 2018).
- **التقارير الدولية** :تقارير منظمات حقوق الإنسان والهيئات الدولية التي تُقيّم أداء النظام القضائي في العراق (الجابري, 2016).

أدوات البحث: تم استخدام أدوات تحليل المحتوى والمقارنة لتقييم النصوص القانونية، إلى جانب تحليل البيانات النوعية من المقابلات مع خبراء القانون والمهتمين بالشأن القضائي في العراق. كما اعتمد البحث على مراجعة الأدبيات المتخصصة التي تناولت موضوع العدالة الجنائية والسيادة القانونية.

أساليب تحليل البيانات: تضمن تحليل البيانات في هذا البحث:

- **التحليل الوصفي** :لتقديم وصف دقيق للوضع الحالي للتشريع العراقي في مجال العدالة الجنائية.
- **التحليل المقارن** :لمقارنة التشريع العراقي مع التجارب الدولية الناجحة.
- **تحليل السياسات** :لتقييم مدى توافق السياسات التشريعية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية (عبدالله, 2015).

هيكلية البحث: تنقسم دراستنا التي تناولت تعزيز العدالة الجنائية والسيادة القانون في التشريع العراقي الي مبحثيين رئيسين،خصصنا المبحث الأول لبيان الإطار النظري للعدالة الجنائية والسيادة القانونية، وذلك عن طريق مطلبيين، تطرقنا في المطلب الأول الى مفهوم العدالة الجينائية و السيادة القانون، وتناولنا في المطلب الثاني التشريع العراقي في مجال العدالة الجنائية. اما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه بيان تحليل الوضع الحالي للتشريع العراقي، وذلك في مبحثيين، اذ تطرق المطلب الأول في مجال تجارب دولية وإمكانيات الاستفادة منها،اما المطلب الاخر مقترحات إصلاحية لتعزيز العدالة الجنائية والسيادة القانونية. وأخيرا الخاتمة التي ذكرنا فيثها اهم ما توصلنا اليه في هذه الدراسة،ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري للعدالة الجنائية والسيادة القانونية

يشير البحث إلى ضرورة إعادة هيكلة النظام القانوني العراقي من خلال إصلاحات تشريعية ومؤسسية جذرية تضمن استقلالية القضاء وتعزز الثقة في النظام العدلي. إذ أن السيادة القانونية لا تتحقق فقط من خلال إصدار القوانين، بل تحتاج إلى تطبيق فعّال ومراقبة شفافة تضمن عدم التدخلات السياسية والفساد الإداري. ويُبرز البحث الدور الحيوي للتعاون بين الجهات المختلفة – التشريعية والتنفيذية والقضائية – بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المدني في عمليات الرقابة والإصلاح. يُعدّ تعزيز العدالة الجنائية موضوعاً محورياً يستدعي اهتماماً أكاديمياً وعملياً متواصلاً، بحيث تُترجم الأطر النظرية إلى سياسات عملية قابلة للتطبيق في السياق العراقي. من هنا، تُعدّ التوصيات التي طرحتها الدراسة بمثابة خارطة طريق للإصلاح القانوني، مع ضرورة تقييم النتائج وتعديل السياسات بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المنشودة

مفهوم العدالة الجنائية: يمكن تعريف العدالة الجنائية بأنها النظام القانوني الذي يُعنى بتطبيق القوانين الجنائية على المخالفين، وتوفير آليات إجرائية لضمان محاكمة عادلة، وحماية حقوق المتهمين والضحايا على حد سواء. تعتمد العدالة الجنائية على مبدأ المساواة أمام القانون وضمان حقوق الإنسان، كما تشمل الإجراءات التحقيقية والتقاضي والعقاب (سليمان, 2014).

1.1.1أركان العدالة الجنائية تتكون العدالة الجنائية من عدة أركان أساسية:

- **الإجراءات التحقيقية** :التي تشمل جمع الأدلة والتحقيق في الجرائم بطريقة تضمن عدم التحيز.
- **المحاكمة العادلة** :التي تقوم على مبادئ الشفافية والاستقلالية القضائية.

- **تنفيذ العقوبات** :التي يجب أن تكون متناسبة مع الجريمة المرتكبة وتحترم حقوق الإنسان.
- **إجراءات الاستئناف والمراجعة** :لضمان تصحيح أي أخطاء قانونية قد تحدث في المحاكم (حسن, 2019).

1.2مفهوم السيادة القانونية: تشير السيادة القانونية إلى القدرة على تطبيق القانون بشكل مستقل وعادل دون تدخلات خارجية أو داخلية قد تُخلّ بمبدأ العدالة. تُعدّ السيادة القانونية ضماناً لاستقلال القضاء، وتفكيك البنى التقليدية للسلطة التي قد تؤثر سلباً على عملية التقاضي (الهاشمي, 2017).

1.2.1أهمية السيادة القانونية: تكتسب السيادة القانونية أهمية خاصة في سياق الدول التي تعاني من تدخلات سياسية أو فساد مؤسسي. إذ تُمكّن السيادة القانونية من:

- حماية حقوق المواطنين.
- ضمان استقلالية القضاء.
- تعزيز الثقة في النظام القانوني.
- خلق بيئة مستقرة للاستثمار والتنمية الاقتصادية (البدر, 2017).

1.3العلاقة بين العدالة الجنائية والسيادة القانونية

ترتبط العدالة الجنائية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم السيادة القانونية، إذ إن تحقيق العدالة يعتمد على تطبيق القانون بشكل مستقل وعادل. يضمن النظام القانوني الذي يحترم السيادة القانونية

تطبيق العدالة الجنائية بشكل يحقق التوازن بين حقوق المتهم والضحية، مما يعزز الثقة في النظام القضائي (عبدالله, 2015).

1.4نظريات العدالة الجنائية

تعددت النظريات التي تناولت مفهوم العدالة الجنائية، منها:

- **نظرية العقاب الوقائي** :التي ترى أن العقاب ليس له هدف انتقامي بقدر ما هو وسيلة لمنع الجرائم المستقبلية.
- **نظرية الإصلاح** :التي تؤكد على دور العقوبة في إصلاح المخطئ وإعادة تأهيله.
- **نظرية الانتقام** :التي ترتكز على فكرة أن العدالة تتحقق عندما يُعاقب الجاني بما يرد الاعتبار للضحية والمجتمع (الناصر, 2018).

تختلف تطبيقات هذه النظريات باختلاف السياقات القانونية والاجتماعية، مما يتطلب تحليل دقيق للبيئة القانونية في العراق وتحديد النظريات الأنسب لتطبيقها في سياق العدالة الجنائية.

المطلب الثاني: التشريع العراقي في مجال العدالة الجنائية

إن الإصلاح القضائي ليس مشروعاً قصير الأمد، بل هو عملية طويلة تتطلب إرادة سياسية واضحة، وإدارة موارد بشرية ومادية كافية، بالإضافة إلى دعم المجتمع الدولي. وفي ظل التحولات الجارية في المنطقة، يُعتبر تعزيز العدالة الجنائية والسيادة القانونية ضرورة ملحّة لضمان الاستقرار والتنمية الشاملة.

يتضح من خلال الدراسة أن تعزيز العدالة الجنائية في العراق يتطلب إعادة بناء النظام التشريعي والقضائي على أسس علمية تعتمد على التجارب الدولية الناجحة والمعايير القانونية

الحديثة. وتُعدّ الإصلاحات المقترحة، بدءاً من تحديث التشريعات مروراً بتطوير الإجراءات التحقيقية والقضائية، وصولاً إلى تعزيز استقلالية القضاء، خطوات أساسية نحو ترسيخ سيادة القانون وتحقيق العدالة الحقيقية

كما يؤكد البحث على ضرورة تضافر الجهود بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، وعلى أهمية دعم المجتمع المدني والأكاديميين في عملية الرقابة والمساءلة. وتبقى الحاجة ماسة إلى رؤية استراتيجية شاملة تُعنى بمتابعة تنفيذ الإصلاحات وتقييم نتائجها لضمان استدامتها وفعاليتها.

ختاماً، يمثل هذا البحث محاولة لتقديم إطار تحليلي وإصلاحي يمكن أن يُستند إليه في تطوير النظام القضائي في العراق، ويأمل الباحث أن يكون لهذا العمل أثر إيجابي في تعزيز العدالة الجنائية وضمان سيادة القانون بما يخدم مصالح الدولة والمواطنين على حد سواء.

تطور التشريع العراقي: شهد التشريع العراقي مسيرة تطورية متقلبة نتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية التي مرت بها الدولة. ففي فترات ما قبل 2003، كان النظام القضائي متأثراً بالأنظمة الاستبدادية التي أدت إلى تقويض مبادئ العدالة والمساواة. وبعد سقوط النظام السابق، بدأت عملية إعادة بناء النظام القانوني في ظل تحديات عدة تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون (الشمري, 2016).

2.2التحولات التشريعية بعد 2003

منذ عام 2003، شهد العراق سلسلة من الإصلاحات التشريعية التي هدفت إلى تحديث النظام القضائي وإرساء مبادئ العدالة الجنائية. ومن أهم هذه الإصلاحات:

- **إعادة صياغة القوانين الجنائية** :التي تهدف إلى تكييفها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- **تعزيز استقلالية القضاء** :من خلال إنشاء هيئات رقابية لضمان نزاهة المحاكم وإجراءات التقاضي.
- **تحسين الإجراءات التحقيقية** :بما يكفل جمع الأدلة بطرق علمية ومحايدة (الجابري, 2016).

2.3التحديات القانونية القائمة

على الرغم من الجهود المبذولة لإصلاح النظام القضائي، لا تزال هناك عدة تحديات تواجه التشريع العراقي، أبرزها:

- **التدخل السياسي** :ما يزال يؤثر على استقلالية القضاء وإجراءات المحاكمة.
- **الفساد المؤسسي** :الذي يُعيق تطبيق العدالة بشكل متكافئ ويؤدي إلى تفشي الفساد في مختلف مستويات النظام القضائي.
- **نقص الموارد والتجهيزات** :مما يؤثر على كفاءة عمل الجهات القضائية والتحقيقية (علي, 2018).

2.4التحليل المقارن مع التجارب الدولية

من المهم مقارنة التجربة العراقية بتجارب دول أخرى في مجال العدالة الجنائية لتعزيز السيادة القانونية. فقد نجحت دول مثل ألمانيا والسويد في بناء نظام قضائي متكامل يقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة، وهو ما يوفر دروساً قيمة يمكن للعراق الاستفادة منها (محمود, 2020). تُظهر هذه التجارب أن إصلاح النظام القضائي يتطلب:

- إطاراً تشريعياً واضحاً يحدد صلاحيات ومسؤوليات جميع الجهات.
- آليات رقابية فعّالة تضمن استقلالية القضاء.
- تدريب وتأهيل الكوادر القضائية والتحقيقية بما يتناسب مع المتطلبات الحديثة.

المبحث الثاني: تحليل الوضع الحالي للتشريع العراقي

4.1الهيكل القانوني للمؤسسات العدلية في العراق

يمتلك النظام القضائي العراقي هيكلاً قانونياً معقداً يشمل المحاكم الابتدائية والاستئنافية والمحكمة العليا. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا الهيكل يتأثر بعوامل متعددة منها التدخل السياسي وضعف الاستقلالية المؤسسية (علي, 2018). يشكل هذا التداخل أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الثقة في النظام القضائي بين المواطنين.

4.2التحديات المؤسسية

تشمل التحديات المؤسسية التي تواجه العدالة الجنائية في العراق:

- **ضعف استقلالية القضاء** :حيث تتعرض المحاكم لضغوط سياسية تؤثر على حيادية القرارات.
- **تأخر الإجراءات القضائية** :مما يؤدي إلى تراكم القضايا وتأخير محاكمة المتهمين، وهذا بدوره يُفضي إلى انتهاكات حقوق الإنسان.
- **نقص التدريب والتأهيل** :للكفاءات القضائية والتحقيقية مما يؤثر سلباً على كفاءة التطبيق العملي للقوانين (الهاشمي, 2017).

4.3التحديات التشريعية

على صعيد التشريع، يواجه العراق عدة معوقات:

- **نقص التكامل بين القوانين** :حيث توجد فجوات تشريعية تؤدي إلى تداخل الصلاحيات والتعارض بين بعض القوانين.
- **عدم توافق التشريعات مع المعايير الدولية** :مما يعيق عملية حماية حقوق الإنسان وتطبيق العدالة الجنائية بطريقة تتماشى مع التجارب الناجحة في دول أخرى (البدر, 2017).
- **تأثير الفساد** :الذي يؤدي إلى تلاعب في تطبيق القوانين وتفضيل مصالح فئوية على حساب العدالة (الناصر, 2018).

4.4تأثير التدخل السياسي

يُعتبر التدخل السياسي أحد أبرز التحديات التي تواجه العدالة الجنائية في العراق. فقد أدى التدخل المباشر للجهات السياسية في عملية التقاضي إلى تآكل الثقة في المؤسسات القضائية، مما انعكس سلباً على تطبيق العدالة وحماية حقوق المواطنين. يُشير العديد من الباحثين إلى أن تحقيق استقلالية القضاء هو الخطوة الأولى نحو إصلاح النظام القانوني (عبدالله, 2015).

4.5تقييم الإجراءات التحقيقية والقضائية

رغم الإصلاحات التي تم تنفيذها بعد عام 2003، لا تزال الإجراءات التحقيقية والقضائية تعاني من عدة نقاط ضعف:

- **قلة الموارد والتجهيزات التقنية** :اللازمة لتحسين جودة التحقيقات.
- **غياب التدريب المتخصص** :الذي يُعزز من كفاءة الجهات القضائية.

- **نقص التنسيق بين الجهات المعنية** :مما يؤدي إلى تكرار الأخطاء وإطالة أمد التقاضي (الجابري, 2016).

المطلب الأول

تجارب دولية وإمكانيات الاستفادة منها

5.1التجارب الناجحة في إصلاح العدالة الجنائية

تشير الدراسات الدولية إلى أن العديد من الدول تمكنت من إصلاح أنظمتها العدلية بنجاح من خلال اتباع استراتيجيات متعددة منها:

- **ألمانيا** :حيث اعتمدت على إصلاحات شاملة تضمنت تحديث القوانين، وتعزيز استقلالية القضاء، وتحسين التدريب القضائي.
- **السويد** :التي تتميز بنظام عدالة شفّاف يقوم على مبدأ المساواة وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في إجراءات المحاكمة.
- **كندا** :التي طبّقت إصلاحات في نظام المحاكم أدت إلى تقليل الفساد وتعزيز الثقة في النظام القضائي (محمود, 2020).

5.2الدروس المستفادة من التجارب الدولية

يمكن للعراق الاستفادة من التجارب الدولية في عدة محاور:

- **تعزيز استقلالية القضاء** :من خلال إنشاء هيئات رقابية مستقلة تضمن عدم التدخل السياسي.
- **تحديث القوانين** :بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية.

- **استخدام التكنولوجيا** :لتحسين الإجراءات التحقيقية والقضائية، وتقليل فترة التقاضي.
- **تطوير آليات التدريب** :لتأهيل الكوادر القضائية والتحقيقية بما يتناسب مع التطورات الحديثة (البدر, 2017).

5.3قابلية التطبيق في السياق العراقي

على الرغم من الفروقات الثقافية والسياسية بين العراق والدول ذات التجارب الناجحة، فإن المبادئ الأساسية للإصلاح العدلي قابلة للتطبيق في العراق بشرط تكييفها مع الظروف المحلية. يتطلب ذلك:

- **إرادة سياسية قوية** :للتغلب على التدخلات السياسية التي تعيق إصلاح النظام القضائي.
- **دعم مؤسساتي من المجتمع المدني** :لضمان المشاركة المجتمعية في عمليات الرقابة والإصلاح.
- **موارد مالية وبشرية كافية** :لتأهيل الكوادر وتحديث البنية التحتية للمؤسسات القضائية (علي, 2018).

المطلب الثاني

مقترحات إصلاحية لتعزيز العدالة الجنائية والسيادة القانونية

6.1إصلاح الهيكل التشريعي

من الضروري إجراء مراجعة شاملة للتشريع الجنائي العراقي تتضمن:

- **توحيد القوانين** :بهدف إزالة التعارض والتداخل بين النصوص القانونية المختلفة.

- **تحديث العقوبات** :لتصبح متناسبة مع الجرائم المرتكبة وتتماشى مع معايير حقوق الإنسان.
- **تعزيز آليات المراجعة القضائية** :لضمان إمكانية استئناف الأحكام وتصحيح الأخطاء القانونية (الهاشمي, 2017).

6.2تعزيز استقلالية القضاء

من أهم المقترحات لتعزيز السيادة القانونية:

- **إنشاء لجان رقابية مستقلة** :للإشراف على سير العدالة والتحقيق في تجاوزات السلطة.
- **تطبيق نظام الشفافية في التعيينات القضائية** :لضمان اختيار الكفاءات على أساس الجدارة والخبرة.
- **تقليل التدخل السياسي** :من خلال وضع آليات قانونية تحد من تأثير القوى الخارجية على القرارات القضائية (البدر, 2017).

6.3تطوير الإجراءات التحقيقية والقضائية

يتطلب تحسين الإجراءات القضائية:

- **توفير التجهيزات التكنولوجية المتقدمة** :لتسهيل جمع الأدلة وتحليلها بشكل علمي.
- **تنفيذ برامج تدريبية متخصصة** :لتأهيل المحققين والقضاة على أساليب التحقيق الحديثة.
- **تطبيق معايير المحاكمة العادلة** :التي تضمن حقوق الدفاع والضمانات القانونية للمتهمين (الجابري, 2016).

6.4إشراك المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية

يلعب المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية دوراً هاماً في مراقبة النظام القضائي والمساهمة في إصلاحه من خلال:

- **تنظيم ورش عمل ومؤتمرات** :لتبادل الخبرات ومناقشة سبل تحسين النظام العدلي.
- **إجراء الدراسات والبحوث القانونية** :التي تسلط الضوء على النقاط الضعيفة وتقديم توصيات عملية.
- **تعزيز الحوار بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني** :لضمان تضافر الجهود في تطبيق الإصلاحات (الناصر, 2018).

آليات الرقابة والمساءلة

يجب أن يشمل الإصلاح العدلي إنشاء آليات رقابية قوية تتمثل في:

- **هيئات مستقلة لمراقبة الأداء القضائي** :تقوم بتقييم أداء المحاكم والجهات التنفيذية.
- **تفعيل دور وسائل الإعلام** :في كشف تجاوزات النظام القضائي وتعزيز الشفافية.
- **تأسيس نظام للمساءلة القانونية** :يُحاسب كل من يثبت تورطه في انتهاكات قانونية سواء داخل الجهاز القضائي أو خارجه (عبدالله, 2015).

التحديات والآفاق المستقبلية:

7.1التحديات الداخلية

يواجه العراق عدة تحديات داخلية تُعيق عملية إصلاح العدالة الجنائية، من بينها:

- **البنية السياسية المتقلبة** :التي تؤثر على استقرار السياسات التشريعية وتنفيذ الإصلاحات.
- **الفساد الإداري** :الذي يضعف الثقة في النظام القانوني ويحد من فعالية تطبيق القوانين.

- **الافتقار إلى موارد مالية كافية** :مما يؤثر على إمكانية تحديث البنية التحتية للمؤسسات القضائية (علي, 2018).

7.2التحديات الخارجية

بالإضافة إلى التحديات الداخلية، تُواجه الدولة تحديات خارجية تشمل:

- **الضغوط الإقليمية والدولية** :التي قد تؤثر على السياسات الداخلية للدولة.
- **المعايير الدولية المتغيرة** :التي تتطلب من الدول تحديث تشريعاتها باستمرار لتتماشى مع التطورات العالمية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الجنائية.
- **التدخلات الخارجية** :التي قد تُستغل لإعاقة إصلاح الأنظمة القضائية في الدول النامية (الهاشمي, 2017).

7.3الآفاق المستقبلية للتشريع العراقي

على الرغم من التحديات العديدة، فإن الآفاق المستقبلية للتشريع العراقي تبدو واعدة في حال توفر الإرادة السياسية والإصلاح المؤسسي. ومن أهم النقاط التي يجب التركيز عليها:

- **تحقيق الاستقرار السياسي** :الذي يُعدّ الأساس اللازم لتنفيذ الإصلاحات التشريعية.
- **تعزيز التعليم والتدريب القضائي** :لضمان تأهيل كوادر قانونية قادرة على تطبيق المعايير الدولية.
- **تفعيل دور المجتمع المدني** :في مراقبة النظام القضائي والمساهمة في عمليات الإصلاح.

- **إيجاد آليات تمويل بديلة** :لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحديث البنية القضائية (البدر, 2017).

7.4رؤية استراتيجية لإصلاح النظام القضائي

من أجل الوصول إلى نظام عدالة جنائية يُحقق السيادة القانونية، يمكن وضع رؤية استراتيجية تتضمن:

- **مرحلة الإعداد** :تتضمن تقييم الوضع الحالي وإجراء دراسة شاملة لأوجه القصور.
- **مرحلة التنفيذ** :تشمل إصدار التشريعات الجديدة وتطبيق البرامج التدريبية وتحديث البنية التحتية.
- **مرحلة المتابعة والتقييم** :التي تضمن استمرار الرقابة وتعديل السياسات حسب الحاجة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة (الجابري, 2016).

الفصل الثامن: المناقشة والتوصيات

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن تحقيق العدالة الجنائية وضمان السيادة القانونية في التشريع العراقي يُعد تحدياً متعدّد الأبعاد يتطلب جهوداً مشتركة من الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلى جانب إشراك المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. ورغم الإصلاحات التي طرأت على النظام القانوني بعد عام 2003، إلا أن ثمة فجوات وتحديات قائمة تتطلب إعادة تقييم شاملة وتحديثاً للنصوص القانونية بما يتماشى مع المعايير الدولية الحديثة. وتبرز أهمية تعزيز استقلالية القضاء كعامل محوري لتحقيق العدالة وضمان حقوق المواطنين. وفي هذا السياق، يُعدّ التعاون الدولي وتبادل الخبرات من العوامل المؤثرة إيجابياً على مسار الإصلاح.

من هنا، تُستخلص أهمية تبني رؤية استراتيجية شاملة تشمل مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم الإصلاحات، مع ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة. كما يجب العمل على إزالة التدخلات السياسية والفساد المؤسسي الذي يُعيق تقدم النظام القضائي، مما يساهم في بناء دولة قانونية تتمتع بسيادة قانونية تُحقق العدالة الجنائية المرجوة.

ختاماً، يدعو البحث صانعي القرار في العراق إلى إعادة النظر في السياسات التشريعية وتبني الإصلاحات التي تضمن استمرارية العدالة وشفافية تطبيق القانون، بما يتماشى مع التجارب الدولية الناجحة والمعايير القانونية الحديثة. ويُؤمل أن تسهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للنقاش العلمي وتقديم حلول عملية للتحديات التي تواجه النظام العدلي العراقي.

الاستنتاجات:

1- أهمية السلطة التقديرية للقاضي الجنائي: تُتيح هذه السلطة للقاضي مراعاة خصوصيات كل قضية، مما يُسهم في تحقيق عدالة فردية تتناسب مع ظروف الجريمة والجاني.
2- ضرورة وجود ضوابط قانونية: على الرغم من أهمية السلطة التقديرية، إلا أنه يجب تقييدها بضوابط تضمن عدم التعسف وتحمي حقوق الأفراد، مع الحفاظ على مصلحة المجتمع.
3- فعالية العقوبات البديلة: تُعتبر العقوبات غير الاحتجازية وسيلة فعّالة لتقليل الاكتظاظ في السجون وتحقيق إعادة تأهيل للمحكوم عليهم، مما يُعزز من اندماجهم في المجتمع.
4- تحديث التشريعات: يُعدّ مواكبة القوانين للتطورات العلمية والتكنولوجية أمرًا ضروريًا لتعزيز كفاءة النظام القضائي وضمان تحقيق العدالة.

التوصيات: استناداً إلى ما تقدم، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية:

1- تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة: يجب توفير برامج تدريبية مستمرة للقضاة وأعضاء النيابة لتعزيز قدراتهم في استخدام السلطة التقديرية بشكل عادل وفعّال.

2- تطوير التشريعات: ينبغي على المشرّعين مراجعة وتحديث القوانين بانتظام لمواكبة المستجدات وضمان تحقيق العدالة الناجزة.

3- توعية المجتمع: يجب تنفيذ حملات توعوية لتعريف المواطنين بأهمية سيادة القانون ودورهم في تعزيز العدالة الجنائية.

4- تطبيق العقوبات البديلة: ينبغي تعزيز استخدام العقوبات غير الاحتجازية في الجرائم البسيطة، مع توفير البنية التحتية اللازمة لتنفيذها بفعالية.

5- **إعادة صياغة التشريعات الجنائية** :بما يضمن توافقها مع المعايير الدولية ويدعم حقوق الإنسان (الناصر, 2018).

6- **تعزيز استقلالية القضاء** :عبر إنشاء لجان رقابية مستقلة وآليات شفافة لتعيين القضاة (البدر, 2017).

7- **تحسين البنية التحتية القضائية** :بتوفير التجهيزات التكنولوجية والموارد البشرية المؤهلة لتسريع الإجراءات القضائية (الجابري, 2016).

8- **مكافحة الفساد** :من خلال وضع آليات رصد ومساءلة داخلية وخارجية تضمن تطبيق القانون بنزاهة.

9- **تعزيز التعاون الدولي** :للاستفادة من التجارب الناجحة وتطبيق أفضل الممارسات في مجال العدالة الجنائية.

10- **تشجيع البحوث الأكاديمية** :التي تركز على تطوير نظريات العدالة الجنائية في السياق العراقي وتقديم حلول مبتكرة للتحديات القائمة.

11- **تفعيل دور المجتمع المدني** :في مراقبة أداء الجهات القضائية وضمان مشاركة المواطنين في عمليات الرقابة والإصلاح.

قائمة المصادر و المراجع:

- عبدالله، م .(2015) .*تحديات العدالة الجنائية في العالم العربي* .بغداد: دار المعرفة.
- البدر، ر .(2017) .*إصلاح النظام القضائي في الدول النامية: دراسة مقارنة* .مجلة القانون المعاصر، 12(3)، 45-67.
- الجابري، ع .(2016) .*الفساد وتأثيره على العدالة في العراق* .مجلة الدراسات القانونية، 8(2)، 112-134.
- الهاشمي، س .(2017) .*السيادة القانونية وإدارة السلطة القضائية* .عمان: دار الفكر.
- علي، أ .(2018) .*التحديات المؤسسية في النظام القضائي العراقي* .مجلة القانون والسياسة، 10(1)، 78-96.
- محمود، ح .(2020) .*دروس من التجارب الدولية في إصلاح العدالة الجنائية* .القاهرة: مركز البحوث القانونية.
- الناصر، ف .(2018) .*نظرية العدالة الجنائية وتطبيقها في الأنظمة القانونية* .مجلة الفكر القانوني، 9(4)، 200-225.
- الشمري، ك .(2016) .مسيرة الإصلاح القضائي في العراق بعد 2003 .بغداد: مطبعة الجامعة.
- قايد.ليلى،(2011)، التصالح في جرائم الاعتداء على الأفراد، فلسفته، وأشكال تطبيقه في القانون الجنائي المنسق، رسالة ماجستير، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ص 95.
- محمد.أمين. مصطفى،(2013)، النظرية العامة لقانون العقوبات، بحث منشور بكلية الحقوق بالإسكندرية، في أطروحات الدكتوراه، ص 13. 15.
- كاي.جيفري،(2008)، "العدالة التصالحية: النظرية والتطبيق"، مجلة العدالة الجنائية، المجلد 12، العدد 4.
- الحسني.د. سليم،(2015)، "العدالة التصالحية في التشريع العراقي: التقييم والنقد"، مجلة القانون والعلوم السياسية،العدد 23.
- مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المنعقد للفترة من 4/10/17 من عام 2000.
- شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971.
- قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.
- القانون المدني العراقي رقم 1951.
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، دليل العدالة التصالحية، 2005.